



بيان كتابي باسم دولة قطر

الدورة الـ 79 لجمعية الصحة العالمية

جنيف، 18-23 مايو 2026

بند جدول الأعمال: 2-15

الوثيقة: ج 5/79

العنوان: تعزيز الصحة والرفاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقدمُ الوثيقة إطاراً استراتيجياً متقدماً لإدماج الرفاه ضمن منظومة الصحة العامة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة، التي تدعو إلى الانتقال من النماذج التقليدية المعتمدة على المرض، إلى نماذج شاملة تركز على جودة الحياة والازدهار الإنساني. ويُعدّ اعتماد نهج "الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله" من أبرز نقاط القوة في الوثيقة.

كما تبرز الوثيقة أهمية تطوير نظم قياس جديدة للرفاه، تتجاوز المؤشرات الاقتصادية التقليدية، وهو توجه بالغ الأهمية لتعزيز صنع القرار القائم على الأدلة، وتؤكد كذلك على دور الحوكمة متعددة القطاعات، والتكامل بين السياسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وعليه، نوصي باعتماد التوجهات الواردة في الوثيقة، مع التركيز على تطوير إطار وطني لقياس الرفاه، وتعزيز التنسيق بين القطاعات المختلفة، وضمان إدماج مفاهيم الرفاه في السياسات الوطنية، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أحرزت دولة قطر تقدماً ملحوظاً في إدماج مفهوم الرفاه ضمن سياساتها الصحية والتنموية، حيث تبنت نهجاً شاملاً يعترف بأن الصحة لا تقتصر على غياب المرض، بل تشمل الرفاه البدني والنفسي والاجتماعي. وقد تجلّى ذلك في الاستراتيجيات الوطنية للصحة، التي ركزت على الوقاية، وتعزيز الصحة، وتحسين جودة الحياة وجعلها من أولوياتها. وتشمل الإنجازات الراهنة دمج الرفاه في جميع السياسات (مثل الصحة في جميع السياسات)، وإطلاق "برنامج الحياة الطيبة"، وهو مبادرة ضمن إطار وطني تقوده وزارة الصحة العامة، يهدف إلى تعزيز الرفاه البدني والنفسي والاجتماعي عبر نهج شامل. كما تنفذ دولة قطر برامج متكاملة لتعزيز الأنماط الصحية تشمل النشاط البدني، والتغذية الصحية، ومكافحة التبغ، والصحة المدرسية، وصحة بيئات العمل، إلى جانب مبادرات تعزز التماسك الأسري، ودور المؤسسات الدينية والاجتماعية في دعم الصحة النفسية والروحية، وفعاليات وطنية كـ "اليوم الرياضي للدولة" التي ترسخ ثقافة الحركة والترابط المجتمعي.

وفي المرحلة القادمة، تتطلع الدولة إلى توظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي بشكلٍ فعالٍ لدعم الصحة العامة، مع ضمان تحقيق الإنصاف وتقليل الفجوات الرقمية. وفي هذا الإطار، تدرك الجهات التشريعية في دولة قطر أهمية تطوير إطار وطني متكامل ومتوازن، يواكب الابتكار السريع في مجالات الصحة الرقمية. وعليه، يجري العمل على تطوير أطر قانونية وأخلاقية واضحة، تكفل حماية الخصوصية، وضمان الكرامة الإنسانية، وتعزيز سيادة الرقمية، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.



وفي الختام، تودُّ دولة قطر أن تعربَ عن تحفظها حيال الاستخدام المطلق وغير المنظم لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال تعزيز الصحة والرفاه، نظراً لما قد يترتب عليه من تحديات تتعلق بدقة المعلومات، والموثوقية، والاعتبارات الأخلاقية، والتنظيمية. وفي المقابل، تؤكدُ الدولة التزامها بالعمل على توظيف حلول قائمة على الذكاء الاصطناعي تراعي السياق الوطني، وتستندُ إلى أطر تنظيمية واضحة تضمنُ جودة المخرجات ودقتها، وتعززُ الاستخدام المسؤول والأمن لهذه التقنيات.

كما تؤكدُ دولة قطر مواصلة جهودها في تطوير أطر وطنية للتعاون والتكامل، بما يسهمُ في تبادل الخبرات وتعزيز الابتكار. إضافةً إلى ذلك، تولي الدولة اهتماماً متزايداً ببناء القدرات الوطنية، من خلال تنمية مهارات القوى العاملة، ورفع كفاءتها في مجالات تعزيز الصحة والرفاه عبر مختلف القطاعات، بما يضمنُ استدامة الجهود وتحقيق أثر ملموس على صحة المجتمع وجودة الحياة.

شكراً لكم.